

من وزير الاقتصاد والمالية
إلى

2014/05/07

612

الموضوع: حول الخصم من المورد
المرجع: مكتبكم بتاريخ 15 جانفي 2014

لقد ذكرتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركتكم تقوم في إطار نشاطها المتمثل في بيع المعدات الفلاحية والصناعية بتوريد هذه المعدات عن طريق شركة ***** المقيمة بتونس والمتخصصة في الشحن والوساطة واستئجار السفن، وبيئتم أنّ الفاتورة التي تصدرها الشركة المذكورة في الغرض تشمل إلى جانب تكاليف النقل البحري مبالغ مقابل إرجاع الحاويات والرسوم والمعاليم المستوجبة بالميناء والتصاريح الديوانية.

فطلبتم على هذا الأساس توضيحات حول قاعدة الخصم من المورد ونسبه.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّ قاعدة الخصم من المورد لا تشمل المبالغ التي لا تكتسي صبغة مقاييض. بالتالي، وفي الحالة الخاصة بالمبالغ التي تدفعها شركتكم لفائدة شركة ***** بعنوان استرجاع مصاريف دفعت لحسابكم على غرار مصاريف النقل البحري المستخلصة لفائدة الناقل البحري الأجنبي والرسوم والمعاليم المستوجبة بالميناء والتصاريح الديوانية والمبالغ المدفوعة مقابل إرجاع الحاويات التي يتم تحويلها إلى الناقلين الأجانب على أساس مبلغها الجملي، لا تخضع للخصم من المورد بنسبة 1.5% باعتبارها لا تكتسي صبغة مقاييض.

هذا، وتبقى المبالغ المدفوعة لفائدة شركة ***** مقابل الخدمات الأخرى التي تسديها لكم خاضعة للخصم من المورد بنسبة 1.5% إذا كان مبلغها الخام بما في ذلك الأداء على القيمة المضافة يساوي أو يفوق 1000 دينار.

مع العلم أنه في صورة عدم فوترة المبالغ الخاضعة وغير الخاضعة للخصم من المورد كل على حده، فإنّ المبلغ الجملي للفاتورة يخضع للخصم من المورد بنسبة 1.5%.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسّلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المدير العام للدراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي